36 عاما ولبنان ينتظر عودة المفقودين والمخفيين قسرا

أهاليهم يبذلون الجهود ويحصدون الخيبات ولم يعد لديهم غير التذكر في يومهم العالمي

كارين اليان ضاهر صحافية لبنانية @eliane_carine

الجمعة 30 أغسطس 2024 13:52

تتكثف تحركت أهالي المفقودين عل الدولة تلبي نداءاتهم في وقت من الأوقات (رويترز)

ملخص

بعد عشرات السنوات لا يزال أهالي المفقودين والمخفيين قسراً متمسكين بقضيتهم ويطلقون في اليوم العالمي للمخطوفين والمخفيين قسراً صرخة من القلب، أما الدولة فغائبة فيما الجرائم تتكرر.

يتشابه أهالي المفقودين في مساعيهم من أجل تحقيق العدالة وإظهار الحقيقة مع أهالي ضحايا انفجار مرفأ بيروت في الرابع من أغسطس (آب) 2020، فالوجع واحد والظلم واحد والجرائم تتكرر.

"نحن بشر، ولم نولد لنكون أهالي مفقودين. الاستقرار العائلي حق لنا كأي إنسان آخر"، صرخة تطلقها رئيسة جمعية "لجنة أهالي المخطوفين والمفقودين في لبنان" وداد حلواني، بعد مرور 42 عاماً على اختطاف زوجها، فتختصر فيها كل الوجع في قلوب الأهالي الذي يكتبون قصصهم يومياً بحبر القلوب. أكثر من 40 سنة مضت، غلبت فيها الخيبات على المحطات الإيجابية في رحلة إحقاق الحق وإظهار الحقيقة، لكن في كل مرحلة من هذا المسار الأليم، تمسك أهالي المفقودين بشعارهم الذي لم يتخلوا عنه يوماً "لن ننسى". زوجات وأمهات وأبناء وأحفاد يتمسكون بالأمل بعد عشرات السنوات، عل الحلم يتحقق يوماً، هم لا يزالون يترقبون عودة أحبائهم أو في الأقل معرفة مصيرهم المجهول، متسلحين بالإيمان بقضية محقة، وفي ظل الخيبات المتكررة، هم لا ينتظرون المحاسبة، لأنه حلم أكبر من أن يتحقق في بلادنا، يكفيهم أن تظهر الحقيقة لتشفي غليلهم وتهدئ قلوبهم المتمسكة بالأمل على رغم تقاعس الدولة عن أداء واجباتها، وتحمل مسؤولياتها في تطبيق العدالة وحماية مواطنيها، وإهمالها قضية مؤلمة لحامليها تماماً كقضية انفجار مرفأ بيروت الذي حصد آلاف الضحايا ولا تزال الحقيقة حوله مجهولة.

خيبات متكررة والأمل موجود

وبعد انقضاء 36 عاماً من الانتظار والمساعي والجهود والخيبات، استطاعت اللجنة الوطنية الكشف عن مصير المفقودين في سوريا وفي الداخل اللبناني أن تنتزع القانون 2018/105 من المجلس النيابي، وبعد مسار نضالي طويل فيه كثير من الدموع والوجع والقهر والتظاهرات والصراخ، تحقق هذا الإنجاز وكتب أعضاء اللجنة بأنفسهم قانوناً بدمع العيون، بعد أن فشلت كل محاولاتهم لإيجاد آذان صاغية من الدولة أو تجاوب يهدئ قلوبهم.

في حديثها مع "اندبندنت عربية" تؤكد رئيسة اللجنة، بمناسبة اليوم العالمي للمفقودين والمخفيين قسراً، أن الأهالي كتبوا بأنفسهم القانون بأيدي أشخاص من ذوي الاختصاص قبل أن يضعوه بين أيدي النواب في البرلمان، إذ إنهم لم يجدوا أي تجاوب مع نداءاتهم ومساعيهم وصرخاتهم الموجوعة سابقاً. لعلها أهم المحطات الإيجابية الأهم في مسيرتهم الطويلة هذه، لكن على رغم أهمية هذا القانون، كإنجاز حققته اللجنة على رغم التحديات، مرت ست سنوات على إقراره ولم يطبق حتى الآن "أهمية هذا القانون في كونه صدر في لبنان وكرس حق كل عائلة في معرفة ما حصل لمفقوديها. كما علقت كل آمالنا كأهالي على الهيئة المستقلة التي أنشئت، لكنها بقيت مكبلة ولم تعط أياً من الصلاحيات المطلوبة لتكون فاعلة وتحقق الهدف الذي أنشئت من أجله. هناك تنصل رسمي ظالم غير مقبول من المسؤولية في معالجة نتائج الحرب، خصوصاً قضية المفقودين ليس فقط في السجون السورية، إنما أيضاً في الداخل اللبناني على يد الميليشيات المتنازعة، ويشكلون العدد الأكبر من المفقودين. هذا التنصل الرسمي المتعاقب من المسؤوليات غير مقبول في قضية بدأت مع الحرب التي بدأت في عام 1975 وانتهت في عام 1990. وبعد عشرات السنوات من انتهائها إذ تخللتها انتهاكات جسيمة، لم تقفل القضية ولم يظهر بعد شيء من الحقيقة، ولم نعرف أي أمر عن أحبائنا".

وكانت فرحة كبرى للأهالي بصدور القانون في مسيرتهم كمحطة أساسية وإنجاز مع "انتزاع اعتراف من المرتكبين أنفسهم"، لكن الأهم هو ألا يبقى حبراً على ورق، خصوصاً أن تطبيقه لا يعود بالفائدة على أهالي المفقودين فحسب، بل على الشعب اللبناني كاملاً، "وحتى إذا لم يحاسب المرتكبون، فيكفي أن تظهر الحقيقة في الأقل فيسهم في قيامة الدولة ويشكل رادعاً لارتكابات مماثلة وحالات خطف من الممكن أن تحصل في المستقبل، حتى أن إقرار هذا القانون أكد أن الدولة بدأت تعامل الجميع بمساواة من دون تمييز بين الطوائف والانتماءات، وبين مسيحيين ومسلمين، بما أن أهالي المفقودين ينتمون إلى مختلف الطوائف، وهذا ما من المفترض أن تبنى على أساسه الدولة" وفق ما تشدد عليه حلواني.